

"هيومن رايتس": مصر لا تقدم حماية اجتماعية كافية لمواطنيها وبرامجها ضعيفة



الأربعاء 16 أغسطس 2023 09:59 م

أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن مصر ومعظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منخفضة أو متوسطة الدخل تواجه تحديات في تمويل برامج الحماية الاجتماعية الشاملة، مطالبة الحكومات بإعمال الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لجميع الأشخاص

جاء ذلك في بيان للمنظمة بعد توقيعها على "بيان عن بناء نظم حماية اجتماعية شاملة في المنطقة العربية" الذي يهدف إلى حشد الدعم العام الواسع لأنظمة الضمان الاجتماعي الشامل (وهي شبكة من البرامج التي تحمي جميع الناس من انعدام أمن الدخل في اللحظات الحرجة)، وإلى حث الحكومات على اتباع مقاربات جديدة ومبتكرة في السياسات لتطوير هذه الأنظمة

وأوضحت أن هذا الإعلان هو الأول من نوعه في المنطقة، إذ يبني الضمان الاجتماعي الفعّال على نهج حقوقي، ويحدده على أنه "المسؤولية الرئيسية للدولة" وليس "آلية مساعدة" أو "خدمة إنسانية".

وقالت المنظمة في البيان الذي سلّطت فيه الضوء على النظم الاجتماعية في مصر والأردن ولبنان: "على حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وضع وتمويل أنظمة للحماية الاجتماعية الشاملة تفي بحق جميع الناس في الضمان الاجتماعي".

وأضافت: "معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخفضة أو متوسطة الدخل وتواجه تحديات في تمويل برامج الحماية الاجتماعية الشاملة، لكن يمكنها سد فجوات التمويل وزيادة الموارد بسبلٍ تحمي حقوق الإنسان".

وذكرت "هيومن رايتس" أن الحكومات ملزمة بموجب حقوق الإنسان بإعمال الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لجميع الأشخاص، والتي تشمل الضمان الاجتماعي، من خلال ضمان الموارد الكافية للقيام بذلك

وقالت المنظمة إنه يعيش نحو 60 مليون شخص في حالة فقر أو قريباً منها بمصر، بينما يصل برناجاً التحويلات النقدية الرئيسية اللذان وُضعا بعد إلغاء دعم الوقود، (تكافل وكرامة)، إلى 5 ملايين عائلة فقط، أي نحو 17.5 مليون شخص".

ولفت إلى أن العائلات تُستبعد من البرنامج إذا كانت تمتلك سيارة أو أكثر من فدان واحد (4,200 متر مربع) من الأرض، أو لديها وظيفة حكومية أو معاش تقاعدي، أو تتلقى تحويلات من الخارج، أو لديها وظيفة رسمية في القطاع الخاص، وفقاً لمراجعة البنك الدولي العام 2022، حوالي نصف العائلات المؤهلة لا تحصل على مستحقات